

الغن ، لانتقاله على كل مستحسن من قضاوى فصاحة الرب المراء ،
 ويقتد منتقيا ، وزيدة حوارها ، والركن البديع الى ذرابة اللسان وغزابة
 اللسان ، حيث اوجز لفظه ، واشبع مناه ، وقصر عبارته ، وامال
 منراه (١١) . ثم قال بعد ذلك : « فلما آتت من تاهي فائة الاانسل
 الى استكشاف غرامفه ، والغروس على مشكلاته . . . قرعت ظنوب
 اجهادي ، واستسيت يبوب اجتائي ، في وضع شرح عليه مزوج
 العبارة ، جامع لمواده بالشرح في بعض وفي البعض بالاشارة ، واف
 بيان ما اختلف من نسخه ، والتصويب لا صح منها من صحيح الأصول ،
 حاور لذكر كتبه ونواذه ، والصف عن ماني ، والاياه عن . شاربه
 وما اخذه بصريح القول ، والنقاط آيات الشراهد له مستمدا ذلك
 من الكتب التي يرس الله تعالى بفضله ووقفي عليها ، وحصل الاستعداد
 عليه منها (١٢) . . .

رجع المؤلف لايجاز عمله المنظم الى عشرات وعشرات من المحجمات
 والكتب في اللغة ويغيرها من فنون الثنائة العربية ، ولا سيما كتب التاريخ
 والانساب وطبقات الرجال وعلوم القرآن والقرارات ، وكتب البلدان
 والجغرافية ، وكتب النبات والطب ، وبعض كتب الأدب والتعمر مثل
 الحاسة لابي تمام وديوان الهذلي لابي سعيد السكري وشرح المنقات
 لابي بكر ابن الأباري . وقد احصى هذه الكتب جميعا في مقدمة
 الكتاب (١٣) .

- (١١) تاج المروس ١/ ٢
- (١٢) تاج المروس ١/ ٤ - ٥
- (١٣) تاج المروس ١/ ٥ - ٩

تاج العروس

وضمه محب الدين ابو الفتح محمد المرتضى بن محمد الزيندي ،
 ونسبته الى زبيد وهو بلد في اليمن . وكان مجد الدين الفيروزآبادي
 قد اقام فيها ، ووضع هناك معجمه التاموس المحيط . والرتقى
 الزيندي اصله من الهند . ثم ورد اليمن ، واقام في زبيد مدة ، فنسب
 اليها . ثم جاء الى مصر واستقر في القاهرة ، ووضع فيها معجمه تاج
 المروس . وتوفي هناك سنة ١٢٥٥ هـ ، وهي توافق سنة ١٧٨٠ م .
 وهو متأخر الزمان كما ترى . ومعجمه يتر آجر للمجمات العربية
 القديمة .

هذا المعجم في الاصل شرح وتفصيل لمعجم التاموس المحيط
 الفيروزآبادي . كما ذكرنا آنفا في كلامنا على التاموس . ومعلوم لدينا
 أن التاموس معجم كتيف الآداة ، أموجز العبارة بغاية الاجازة ، ووجه
 رموز وامسلاجات . فيبدو لذلك غامض العبارة ، معتد التركيب في
 كثير من المواضع ، تصعب مراجعته على الطلاب والبديين واورساط
 المتقنين . بل يحتاج خاصة العلماء الى قراءة عبارته مرتين او اكثر لفهم
 نحه وادراك مناه . وهذا هو السبب الاسمي الذي دفع المرتضى
 الزيندي الى شرحه وتفصيله . قال بين ذلك في مقدمته : « وكان فيها
 كتاب التاموس المحيط للامام مجيد الدين الفيروزي اجل ما آلف في

إن مؤلفه حين أراد وصفه استعمال ذلك كلام ابن منظور صاحب اللسان
في لغة صحبه في آخر مقدمته **كتاب الألف**

وأهم الزوائد التي استعملها الزبيدي إلى القاموس هي **١ - إيراد التمام** الذي ذكرها صاحب القاموس ، وهي التمام
التي اعاد علماء اللغة أن يوردوها في كتب اللغة ومجموعاتها من **٢ -**

القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ص) وأشعار العرب وأمثالها
وأقوال فصحاءهم
٢ - ذكر أسماء الرواة والمؤلفين الذين أخذت عنهم اللغة ، وبيان
أصحاب الروايات المتعددة والموجوه المختلفة في الناطق اللغة ومما به

(من قبائل العرب وروائعهم)
٣ - إيراد معاني الألفاظ في تفصيل وفضل بيان
٤ - إيراد بعض الصيغ والفتحات التي لم يذكرها صاحب القاموس
في المواد التي أوردتها ويسوق الزبيدي هذه الأقسام في فترة خاصة
آخر كل مادة ، ويبدوها بقوله « وما يستدرك عليه » أو « المستدرك » ،

٥ - إيراد المواد التي أضافها صاحب القاموس ، ويأتي الزبيدي
بهذه المواد بعد قوله أيضا « وما يستدرك عليه » أو « المستدرك » ،
٦ - حل النباء الرموز والأصطلاحات التي وضعها صاحب القاموس
(وإتباع طريقة علماء اللغة القدامى في شرح الألفاظ وبيان معانيها المختلفة .

طبع معجم تاج المروس في المطبعة الصغيرة في القاهرة سنة ١٣٠٦ م
في عشرة مجلدات ضخمة . ثم أعيد طبع هذه المطبعة بالتصوير في بيروت
— ٢٠٥ —

على أن من نعم النظر في تاج المروس ، وروايات بينه وبين معجم
لسان العرب لابن منظور ، يجد أن اللسان كان أكبر مجموع لؤلؤف التاج ،
لا ريب . ويصدق قولنا هذا خاصة في مجال المادة اللغوية المرصفة
والتواضع ولا سيما الأقسام منها والأحاديث . حتى يمكننا القول
آمين مطمئنين بأن تاج المروس أثر جديد للسان العرب وصوغ له في
قاله آخر . وقد تحققت من ذلك بنفسني حين تحققتي لدواوين جسر بين
أبي خنيزام وابن مقبل واللسان المعجم والأشياء ، اشتغالي بعيون
القاموس .

سأرا الزبيدي على طريقة القاموس وترتيبه . وقد دمج متن القاموس
في عبارة « إنشاء النسخ » من غير أن يستقل منه شيئا آليا . وكان يثبت
أولاه عبارة « القاموس » ، ثم يورد عليها الشروح والشواهد والروايات
المختلفة وغير ذلك إلى أن ينتهي مما ينبغي له أن يقول . فثبت عبارة
أخرى من متن القاموس ، ويضع بها ضميمه الأولى . ويحير هكذا
، مبتدئا متن القاموس إلى آخره . فنتجنا في نتيجة ذلك من مجموع متن
القاموس ، وشروح الزبيدي وزاداته معجم جديد سماه صاحبه تاج
المروس من جواهر القاموس . وقد سيز المؤلف متن القاموس ، فقصروه
بين قوسين ، ثم ربطه ربطا محكمة بالشروح والزوائد التي أضافها إليه .
والزبيدي عالم لغوي كبير ، وقد ظهر علمه في هذا الشرح الكبير
الذي جاء مفصلا جامعا ، يكاد يضيء معجم لسان العرب في ضخامة
حجمه ونفي مادته ، فكان لذلك كبرا من كتوز اللغة العربية ، وصار
منو لسان الرب في استنباطه واشتماله على فنون من المراف ، حتى
— ٢٠٤ —

منذ سنوات • وقد بدأت وزارة الارشاد والانباء في حكومة الكويت
سنة ١٩٦٥ بطبع التاج طبعة جديدة في سلسلة التراث العربي ، وأصدرت
منه الى اليوم ثمانية مجلدات بتحقيق عدد من العلماء استقل كل منهم
بتحقيق مجلد منه على حدة •

أرأيت ما يجمع من قبل : أطلوا في أغلب ما أوردوا به وورعا أطلوا أطلوا المديت
على اللؤلؤ ، ولطال اللؤلؤ على المديت ، وورعا قاروا : ولم يلم ، وهو من سماح
الأساديت ، وتبين هذه المباراة أن هذه الأسماء في التصحيح ، كان موجها إلى التوارد
لا الألفاظ ، وكذا كانت خطته - كما رأينا - في السككنة ، وتتواءم الباب من هذه
الناسية على بقية المعجمات البرية .

مراجعه : شرح

شرح السناني في مقدمة الباب بعض معالم مراجعه ، فقال عن مراجعه :
وهذا كتاب جمت فيه ما يفرق في كتب اللغة الثمينة في علم والتصانيف النجدة
الذي كثر فيها وما ينبغي ما جمعه علماء اللسان ، القسام ، الألف ، غايها العريب المراء ،
وسا كثرها في دارها ، وساروها في هاها من مورد إلى مورد ، ومن منزل إلى
منزل ، ومن مجتمع إلى مجتمع ، ومن يدهم عن أدرك زمانهم ، ويشتق أو أنهم . آتيا
على عامة ما نقلت به العرب خلا ما ذهب فيها بأهلها من التسمل المالمس ،
والنارد اللادر . . . ونشر أمام عبارة : العرب المراء ، بتعنية منها نسخ صحاح
البرهري تتلب على السباب ، كما نشر في المباراة التي يدها مباشرة بتعنية أخرى
من تهذيب الأزهري ، وتعد المؤلف في مقدمته فضلا ذكر فيه مراجعه ، وهي
الراجع التي ذكرها في السككنة وتجمع البحرين بينها على رجة الترتيب .

ميدان البحث :

لم يبال المؤلف في شرح المفردات الأخرى من مناهجه في مقدمته سوى
التوارد . فقال عازا كره في كتابه : « إذا كرا أسامى جيل الرب ، وستوفها ،
وبتاعها ، وأصنافها ، وجرها ، ودارتها ، وفلسانها ، وشراها » . ولم يكن
يقولون قبل السناني جهلون هذه الأشياء ، ولكنهم لم يفهموا في متهم
الاستصاها ، كما يتبد الحناني .

دراسة منه في كتاب النجاة
السناني (٥٧٧ - ١٥٠)

شرح السناني في القرن السابع عليه السلام جمع كثير مما له في الباب ،
وكان قد نسي بعض الجوهري كل النجاة ، أو سه درسا وعنا ، وشجيا ونجاة
وقد « بالمد والسند واللين والبرهان » . وكانت ثمرة دراسته هذه « السككنة
والألف والسماة » ، ثم « تجمع البحرين » . ويشير في أواخر حياته أنه يجب أن يورد
من هذا الاعتقاد على الجوهري ، وأن يستل تجمع ، خاص به ، فقصر « عنايه » .
وكان ذلك في عهد الوزير محمد بن أحمد الملقب ، الذي تولى الوزارة للشمس آخر
علماء البساسيين في بغداد قريبا من أربع عشرة سنة ، أي أنه فيما بين سنتي ٦٤٢
(التي تولى فيها ابن الملقب) و ٦٥٠ (التي تولى فيها المؤلف) ولم يتم الكتاب ،
إذ توفى مؤلفه بعد أن قطع الشروط إلا كره من رحلته اللورية ، حتى وصل إلى مادة
« درهم » . وعلقت في تلك المصادفة الأشعار .

هذه : درهم

كان المؤلف يرضى في كتابه إلى الملح والشمس ، كما كان هدف معجمي القرن
الرابع . ويظهر هذا المذهب ، وانعقاد قوله في المقدمة : « المؤلف كتاب في لغة العرب ،
يكون إن شاء الله تعالى ... جامعا شاملا وشوارها ، ساورا مشاهير اللسان وأوابها ،
(يستدل على أذات الأركب وأماصها ، ولا يبتدأ منها - سوى الهبة - صديقا
ولا كرهه ، ولا وهو يحصرها ، وتوثق في تحفة : درهم » . ويورد صاحب كتابه
« درهم » .

الشواهد:

أما الشواهد فنحن بما ألزف في مقدمته عبارة كبيرة وقال صحتها : « مستغنيا
على صحة ذلك يأتي من الكتاب البرزخ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
خلفه ، وببراهين أماديش من هو يعجزل من حلال القول وخطفه ، وكلامه من
المنحة الطامعة والبيضا السائلة ، وببراهين أماديش صحابه الأخبار ، وببراهين الأخبار ،
وبكلام من له ذكر في حديث أو قصة أو خبر وهو عويص ، وبالفتح من الأخبار ،
والسائر من الأفعال ..

وآتيا بالأشعار على العصبة ، غير مختارة ، ولا منيرة ، ولا مدلخاة ، وسوزا
ما عزوت منها إلى قائله ، غير مقلد أحدا من أرباب التصانيف ، وأصحاب التأليف ،
لكن برأجا حوازينهم ، مستاما أصح الروايات ، مختار الأقوال الثقتين الثقات ...
وقد سردت الأحاديث الغريبة اللغاني الشككة الأثلاثا تامة مستوفاة . فإن كان
في حديث عدة أفعالا مشكلة أثبت به تمام ، وفسرت كل لفظة منها في بابها وتركيبها
وذكرت أن تمام الحديث مذكور في تركيب كذا ، ليلم سياق الحديث ، ويؤمن
التكرار والإعادة . « ورسلمن قبل هذه المناجح القديمة في الجليليين الشواهد .
ويتبين لنا من ذلك فحليها بها ، وإحساسه بأهميتها . ولم نزل مثل ذلك عند
غزوه من المعجمين . ولعل السبب في ذلك اتساع مدارفه الأدبية والملايئة ونشئ
مكتيبه بهذا النوع من الكتب ، حتى كثرت أهازيفه ومرأجه . ولا يجب أن
يسمى بشواهد من الحديث فقد كان مصدره في الحديث ، إماما في اللغة والله
والحديث (١١) »

وقيل أن تزك للمصح تشير إلى أنه أتبع في ترتيبه بواده ، وتقسيمه أبوابه
ونفسوله صحاح الجوهري ، والنزعة بكل دقة ، ولم يشر الزلف إلى ذلك في مقدمته :

(١١) ابن سناكر : بركات الروايات ١ : ١٧٠

وصفه :

قال السيوطي في وصفه الباب (١٧) : « وأعمم كتاب ألف في اللغة بيد عمر
الصالح ، كتاب الحكم والميثاق الأتخلم لأبي الحسن علي بن سبويه الأندلسي
الفسري ، ثم كتاب الباب لرضي الصفاني » وقال محمد صديق (١٧) : « الباب
الزائر والباب المتأخر في اللغة في عشرين مجلدا ، « ولا تتناح دار الكعب الفسرية
غير مجلد واحد من أول الكتاب تحت رقم ١٤١ لغة وينتهي في أثناءه مادة « مجرد »
من باب الدال . ويبدل هذا على أنه يبدل على تقسيم غير الذي وصفه محمد صديق .
ويحتوي هذا الجلد على ٢٤٨ ورقة .

المقدمة :

أما المقدمة فقد تناول فيها وصف الباب وجمعه للغة ، وشواهد ، وما يدكره
فيه . ثم أوزع منها فصاين : أولا « في سرقة أساسي جماعة من أهل اللغة لا تحي
لما رس هذا الكتاب وسائر كتب اللغة من معرفتها ، فإن أهل اللغة ذكروا ببعضهم
بكتاهم ، وبعضهم بنسبهم ، وبعضهم بحرفهم » ، وأوردهم ترتيبا وشا طروف
أسمائهم غير مراعي ترتيب مواليدهم أو وفاتهم . فاقسم الفطيل إلى حروف كل
حرف منها يشتمل على جماعة من اللغويين تبدأ بأهازيم به . وراعى في الأسماء
داخل الحروف ، ترتيب حروف الأسم أيضا . ووضع الزلف همه في ذكر اسم اللغوي
وأبيه وجدته أحيانا ، وكتيبته ، ونسبته ، ولم يتعرض للإلاده أو لوفاته . والتامل
التالي : « في أسماء المراجع التي أفاد منها » . وانتقل من حديث الفصلين إلى اسم
الكتاب ، وإهدائه إلى الوزير ابن الملقى ، وختمها بقده بعض من قبله من
اللغويين ردا على من قد يسيبه مستقبلا .

(١٧) اللغة ١٢٦ : ١٠٠

(١١) الزمر ١ : ٥٠٠

كتاب الصحاح

محمد بن أبي بكر بن محمد الصادق الرازي، وواحد

الفرغ منه - كما يقال في آخره - عشية يوم الجمعة سنة ستين وسبع مئة - وظاهر من اسمه أنه اختصار للصحاح واختيارات من مواده. وقد صرح بذلك بولته في أول مقدمته بعد الحمد والصلوة، قال: « هذا مختصر في علم اللغة جمعت من كتاب الصحاح للإمام العالم العلامة أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري - رحمه الله تعالى - لما رأيته لحسن أصول اللغة ترتيبها، وأوفرها تهذيباً، وأسماها تناولاً، وأكثرها تداولاً، فوسمته مختار الصحاح ».

وفصل المزلف في المقدمة الخطة التي التزمها في مختاره، فبين لنا الصفات التي تتمتع بها المواد والألفاظ التي اختارها من الصحاح في قوله: « واقصرت فيه على ما لا بد لكل عالم قديم أو حافظ أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه، لكثرة استعماله وجريانه على الألسن، بما هو الأهم فالأهم، خصوصاً ألفاظ القرآن العزيز، والأحاديث النبوية، واجتنبت فيه عويص اللغة وغريبها طلباً للاختصار، وتسهيلاً للحفظ » وإذن فالهدف الأول عنده اختيار الألفاظ الشائعة الاستعمال، لتكون في متناول المحتاج إليها من العلماء والأدباء، أما الذي لا حاجة له فيه. وكان هذا سبباً في شهرته وتداوله، كما وصفه حاجي خليفة، وتقرير وزارة المعارف للصرية إهداءه لطلابها لاستعماله بعد تغيير ترتيبه.

ولكن الناس يستعملون ألفاظاً ليست في صحاح الجوهري، فإذا فعل الرازي يزاؤها، لقد أدخلها في مختاره وأغامها. ونبه على ذلك في المقدمة إذ قال: « وضمنت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهري وغيره من أصول اللغة الموثوق بها، وبما فتح الله تعالى به علي، فكل موضع مكتوب فيه « قات » فإنه من الفوائد التي زدتها على الأصل ».

ولم يزد الرازي ما سبق وحده، بل زاد أيضاً بعض المصادر والأفعال التي عملها الجوهري، وقال عنها في مقدمته: « وكل ما أهمله الجوهري من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التي ذكر أفعالها، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التي ذكر مصادرهما، فإنني

الكتاب وترتيبه ، والتبليغ حمزة فتح الله مراحمته وسبطه وتصحيحه ، ورات
 الوزارة أن يكون عليه على اعتبار الحرف الأول والثاني (وما بعدها) كما هو
 ترتيب المصاحح الإمام القسري ، وأن ترد إلى كل مادة مشتقاتها التي يصعب على
 الطالب ردها إليها مع حذف مالا ينبغي أن يطرق مسامح اللحن ، ويشترط إعطاء
 على أصل الكتاب . ورائف تمام عليه على هذا الوجه أواخر سنتي ١٣٢٥ .

١٩٠٧ ، ثم أعيد عليه عدة مرات .
 أو اشترى مختار الرازي فاختصره بدوره داود بن محمد القاسمي الحنفي باسم
 أو مختار مختار المصاحح ، وبعد الرخص بن عيسى المبدأ باسم هـ وهو الرابع من
 مختار المصاحح ، ومن الواضح أن مؤلف هذا الكتاب ليس عبد الرحمن بن عيسى
 المبدأ صاحب الأناط الكتابية التي في عام ١٣٢٠ . وتفتي دار الكتب المصرية
 نسخة محفوظة من الكتاب في ٣١ ورقة من الطب المصغير ، ويتبين من ذلك صغر
 حجمه وطاقته .

وكان هدف مؤلفه اختصار المختار ، والنظام الأناط الثانية الاستعمال وهو
 لغرض صاحب المختار نفسه . ولكن التدرج الناتج من الأناط اختلف باختلاف
 عمري المؤلفين ، فقام ونزل في العصر الأخير بحيث صار من الضروري أيضا
 اختصار المختار . وشرح المبدأ بهذا المبدأ في مقدمته ، حين قال : هـ وبعد ،
 ولما أن توجت بحار الله العربية ، ولما عابها ، ووزخر قاموس تلك الأوضاع
 اللسانية ، وطبع بها ، وكان من أشهر أوضاعها بين الناس وأكثرها إبانة لكل
 متناول بلا إلباس ، صالح الجوهرية ، تصدى لا تختاره الملائكة أبو بكر الرازي ،
 تتدبرها الله برحمته ورضوانه ، وأنزع عابها بتأنيب فقراه ، مع ذكر ما أهمله
 الإصمعي من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التي ذكر أناملها ، ومن أوزان الأفعال
 الثلاثية التي ذكر مصادر وأحوالها . فأثبت أن أنتج من ذلك المختصر
 ما أكثر تناوله ، واشتهر تداوله وهو مع ذلك مستورد للمف من كثير ، استمار
 الرهوق كله ، والبدور في غناه ، واضطرار المال إليه ، وشدة الحاجة عند التمول

ذكرته ، إماما بالعلم على حركته ، أو بزده إلى واحد من المؤلفين المشهورين التي
 إذ ذكرها الآن إن شاء الله تعالى ، إلا ما لم أجده من هذين النوعين في أصول
 اللغة اللوثوث بها والمتمد عليها ، فإن قوت أثره رحمه الله تعالى في ذكره مهمل
 ثلاثا كون زانها على الأصل شيئا بطريق القياس ، بل كل ما زده فيه نقله من
 أصول اللغة اللوثوث بها .

وإن غلطته في ذكر المعاصر والأفعال الصريح أو ذكر اليزان . وما دام
 الأمر كذلك فهو في حاجة إلى بيان هذه المؤلفين . وقد قل ذلك بتفصيل في
 مقدمته ، وزاد إليه ما أتتبه في تخطيط الأسماء .

وصغرة القول أن الرازي — في سبيل الاختصار — حذف كثيرا من صيغ
 الصصح ، وخاصة ما يتعلق منها بالأعلام أو أفعال اللوثوث أو الأفعال الخفيفة
 حول الأناط ، وكثيرا من الترواح الملهية ، وأكثر الترواح الشعرية ،
 وبعض الترواح القرآنية .

ولم يمد هدف الرازي الاختصار ، بل يحاول التمدد بل أورد الأناط التي فقدت
 من المصحح وأثبت بالتصحيح أو بالملأ كما أوردنا ، أو حذفها اختصارا وفقا
 لسيجته . ولكنه زاد عليه بعض المواد والصيغ ، وبعض خطوات منجته مثل الترام
 الإشارة إلى الماضي والفارع من الأفعال والمعاصر ، وخاصة غير التماسي ،
 والتمعدي واللازم ، والتفصيل بالمفردة .

وإذا ضاعنا مختار الرازي بمختار الزباني ، وجدنا كلا منهما يزيد على
 الآخر أشياء . ويتضمن عنه أخرى ، فالرازي يفتي بالمانع للصحة بالبدلث والفتنة
 ويلزم المداخلات التي أشار إليها في منجته ، على حين يفتي الزباني بالمانع اللوثوثية
 بالمانع ، وليس عنده شيء من خطوات منجح الرازي . ومما في حجم واحد على
 وجه الترتيب وربما كان يختصر الزباني أكبر قبلا .

وفي العصر الحديث كلت وزارة المعارف المصرية الإحصاء نحو وخاطر تهذيب

خصائص المدرسية ويؤمها

تمت هذه المدرسة معيات كثيرة هي الصمغ والسياب والامان والموس
 والناج ولقت من الشعر مالم تلم مدرسة اخرى في تاريخ اللغتين العربية
 وتترك معياتها كما في اساس التفسير الذي لم يتغير ولم يتطور منذ اولها الى
 آخرها. ولتعد هذا الاساس على تقسيم اللغتين كله الى ابواب وثنا التعرف الاخير من
 الكلمات وتقسيم كل باب الى فصول وثنا التعرف الاول وترتيب الراء في هذه
 الفصول وثنا لروافها الوصل بالاجزاء المروف الامسول وحدها في جميع هذه الامل
 وتترك جميعا في اجزاء باب واحد لا لكلمات التي آخرها الواو والياء ثم تقدم
 الواو على الياء في الامسول حتى يمكن فعل التعرف الذي وسله الواو عن التعرف
 الثاني الوصل.

وتتفرق فيما عدا ذلك اذ يلزم الصمغ اللفظ الصمغية وحدها وتطلب عليه
 الصيغة الشعرية العرفية ، وتطلب على الباب الصيغة الادبية والناها بالشواهد
 الشعرية ، ويلزم التاموس الاختصار والاستقصاء وتطلب عليه الصيغة العلمية ويكثر
 من الاعلام وخاصة اقسام الحدائق والاعماكن والمساحات ، وتطلب على الاسان
 من الناحج الاسباب والاطلاب مع اقتصار الاول على الراء اللغوية توريا وانفتاح رتبة
 الثاني الى ما سمي اصله التاموس وما زاده هو ، فالناج حليل من دوائر اللزلف
 والمجيات اللغوية .
 ويؤخذ على هذه المدرسة امور ترتبط بالنهج الذي سارت عليه في التقسيم وترتيب
 الراء . حيانا اساس التقسيم عندها ايسر مما كان عند اللرسين الباقين ولكنه لا يزال
 يحفظ بشيء من الصعوبة التي جعلتهم اذ اراد منهم يفتل برونق ترتيب بعض الراء .
 فالنظر الى آخر الكلمة ثم اولها ثم وسطها فيه تشتيت للاذهن اذ ينظر من عدة

وجوه ، وايسر منه الترتيب من وجه واحد الاول بل رجاء الى الاخير او الاو
 متوجا الى الاول ، والترتيب الاول بهما ليس لانه يفتن اياه .

ويصل هذا الترتيب في الثاني ولكنه يعسر في الثاني الثالث حتى

اعترف فيها الزيادة للمدرسة . فقد ذهب الجوهري فيما يبدو الى تقديم الثاني
 على الثاني فوضع فخرج وخرج بعد فخرج وجاء بعد فها . وسر بعد فسر وهو هذا

بعد دورتين من دورتين ، لأنه نظر الى آخرها فاولها فاولها فالتاخرت حروف الالف
 الثلاثة عند ذلك فالتاخرت حرف من الالفيات فالتاخرها . ولكننا حين نظرنا الى

هذا الحرف فبده يستحق ما يقابله من الثاني فحين يفتح من الاستمرارية الترتيب
 على الاول . وقد حاول التبريزي الذي ان يطلق ذلك ورتبها بحسب حروفها كما

تقدم هذا النوع من الرأي على الثاني ولكن لم يستطع التبريزي من المثل
 في هذا النوع فقاموا فيه كثيرا وقد ساء ما حقه التاخر وانزوا ما سقه التاموس .

(وامتد من الاستغناء فشر على هذا الترتيب فالتاخر فالتاخر فالتاخر فالتاخر
 ا. الا أنه اذا كان الحرف الاخير حرف علة فلا يغير ما يتبعه الياس (وكان ذلك

السبب في جمع الرواوي والثاني مسا) او ثانياً لأن الحرف الاخير كثير الاما يكون
اسمايا كالحاء مادة هـ ابو هـ من (اب) وق مادة ذـ ابو ذـ من (ذخ) وق مادة هـ ثـ

من (ابن) وق مادة هـ سـ هـ من (است) وق مادة هـ موهـ هـ من (حام) وغيرها
وثاناً لم لأنه بهذه الطريقة يعصب ترتيب الكلمات الاحادية والكلمات الثنائية لا

يخضعها من بين الحروف الدالة على معنى في غيرها ومن بين الفهار
ولم تستطع هذه المدرسة التخلص من مشكلة الترتيب على الحروف الاسماية وحدها

فوقاً بعض اوزانها ايضا بسبب اختلاف وجهات النظر في اصالة كثير من الحروف
 وزيادتها . فكان من ثمرات هذا الاختلاف هذا النوع من الترتيب والجمع والجمع

الواحدة في اكثر من موضع او احتمال وضعها في اكثر من موضع واحد ، ويحل
 الباحث غير عارف بموضعها ووضعها في موضع يعصب الوصول إليها فيه احيانا .

(١) مقدمة ص ٣١

